رئاسة مجلس الوزراء

أبرزُ التوجهاتِ الاستراتيجيةِ للاقتصادِ المصري

التوجه الاستراتيجي الثالث:
قطاعات اقتصادية قائدة لنهضة الدولة المصرية

(حوار للخبراء)

3

التوجه الاستراتيجي الثالث:

قطاعات اقتصادية قائدة لنهضة الدولة المصرية

أبرز المستهدفات: ٢٠٢٤-٢٠٣٠

مواصلة جهود الاستصلاح الزراعي من خلال الاعتماد على المشروعات القومية للاستصلاح الزراعي وتوفير المياه اللازمة لذلك عبر معالجة مياه الصرف الزراعي أو تحلية مياه البحر أو المياه الجوفية.

الوصول بإجمالي مساحة الرقعة الزراعية إلى ما لا يقل عن ١٢ مليون فدان حتى عام ٢٠٣٠؛ مقابل ٩,٦ مليون فدان خلال عام ٢٠٢٢/٢٠٢١، بمساحة محصولية مستهدفة ٢١,٥ مليون فدان.

إطلاق مشروع قومي للتكثيف الزراعي من خلال الاستثمار في البحث والتطوير لزيادة الإنتاجية الزراعية بما لا يقل عن ٢٠٪، من خلال استنباط أصناف عالية الإنتاج تمكث في التربة فترات أقصر وتقاوم التغيرات المُناخية.

التوسّع الأفقي والرأسي في الزراعات التصديرية بما يسهم في زيادة الصادرات الزراعية (الخضر والفواكه) إلى ١٤ مليار دولار بحلول عام ٢٠٣٠.

زيادة إنتاجية الفدان من القمح لتصل إلى ٣,٣ طن/ فدان من خلال زيادة مستويات التكثيف الزراعي عبر زراعة الأصناف عالية الإنتاج بهدف زيادة مستويات الاكتفاء الذاتي من القمح لترتفع من ٤٧٪ عام ٢٠٢١ إلى نحو ٧٠٪ بحلول عام ٢٠٣٠.

توسيع نطاق الكارت الذكي للفلاح ليصل عدد المستفيدين إلى نحو ٥,٧ مليون فلاح بحلول عام ٢٠٣٠ ومد منظومة التأمين الصحي بما يغطي كافة فلاحي مصر بحلول عام ٢٠٢٦.

معدلات الاكتفاء الذاتي لبعض المحاصيل خلال أعوام (٢٠١٩/٢٠٢٠- ٢٠٢٤/٢٠٢٥- ٢٠٢٩/٢٠٣٠) - ٪

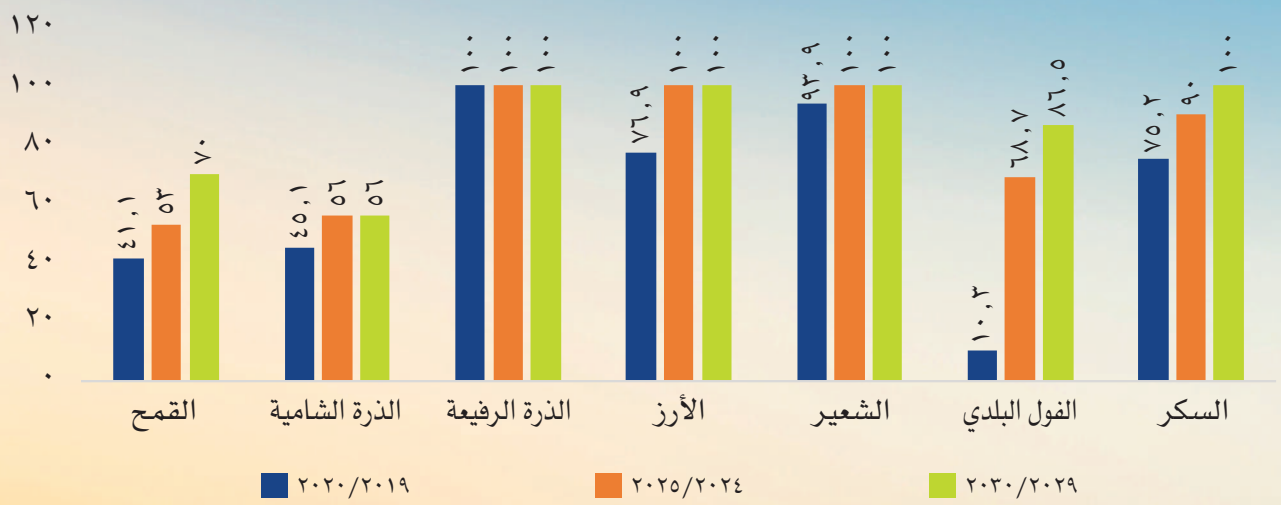

المصدر: الإستراتيجية المحدثة للتنمية الزراعية المستدامة في مصر ٢٠٣٠.

الـــــزراعـــــة

أبرز مستهدفات
الأجل القصير والأولويات العاجلة:

- استهداف تخصيص استثمارات قدرُها حوالي ١١٦,٦ مليار جنيه لقطاع الزراعة والري عام ٢٠٢٣/٢٠٢٤، بمُعدّل نمو ٧١٪ عن العام السابق ٢٠٢٢/٢٠٢٣، واستحواذ القطاع الخاص على نحو ٤٤٪ من الاستثمارات الزراعية الكليّة خلال خطة عام ٢٠٢٣/٢٠٢٤.

- تستهدف خطة التنمية الاقتصادية مُتوسطة المدي زيادة الإنتاج الزراعي بالأسعار الجارية ليصل إلى ٢,٤٣ تريليون جنيه بنهايتها مُقابل ١,٨٢ تريليون جنيه خلال عام ٢٠٢٣/٢٠٢٤، بمُعدّل نمو ٢٠٪ عن العام السابق.

- زيادة نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي إلى ١٢٪ في عام ٢٠٢٥ مقابل ١١,٥ في العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣.

- إضافة نحو ٧٥٠ ألف فدان في إطار مشروعات التوسع الأفقي بالدلتا الجديدة (٢,٢ مليون فدان) وكذا مشروع تنمية شمال ووسط سيناء (٤٦٠ ألف فدان)، ومشروع تنمية جنوب الوادي " توشكى الخير" (١,١ مليون فدان) ومشروع تنمية الريف المصري ١,٥ مليون فدان) لترتفع المساحة المنزرعة الى ما يقرب من ١٠ مليون فدان.

- تستهدف خطة عام ٢٠٢٣/٢٠٢٤ الوصول بإجمالي المساحة المحصولية الى نحو ١٨ مليون فدان حيث تستهدف الخطة التوسع في المساحات المخصصة لزراعات القمح لتصل الى ٣,٤٣ مليون فدان، والذرة إلى ٢,٨ مليون فدان والفول البلدي الى ٢٢٠ ألف فدان.

- زيادة الصادرات الزراعية الى ٥,٧ مليار دولار في عام ٢٠٢٤/٢٠٢٣ مقابل ٥,٤ مليار دولار عام ٢٠٢٣/٢٠٢٢.
- من المستهدف زيادة نسبة الاكتفاء الذاتي من القمح والذرة الى ٤٩٪ ومن الفول الى ٣٠٪ ومن اللحوم الحمراء الى ٧٠٪ ومن الأسماك الى ٩٨٪ مع تحقيق فائض تصديري لأصناف عديدة من محاصيل الخُضر والفاكهة في خطة عام ٢٠٢٤/٢٠٢٣.
- التوسع في تطبيق منظومة الزراعة التعاقدية ليصل ناتج المنظومة الى ٣,٤ مليون طن في عام الخطة وأيضا التوسع في نظام الزراعة المحمية في إطار المشروع القومي لإنشاء ١٠٠ ألف صوبة بإضافة ٩٠٠ صوبة في عام الخطة.
- التوسع في تطبيق نظام البطاقة الذكية للمزارع بإضافة نحو ٤٠٠ ألف بطاقة جديدة.
- تغطية كامل محافظات مصر في منظومة الحيازة الزراعية المميكنة وزيادة عدد الحيازات في إطار تلك المنظومة إلى ٩ مليون فدان في عام ٢٠٢٥ مقابل نحو ٨ مليون فدان في العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢.
- زيادة عدد التقاوي المعتمدة لمحصول القمح إلى ما يغطي ١٢٥٪ من الاحتياجات المحلية وتصدير النسبة الباقية للأسواق الخارجية في عام ٢٠٢٥.

الصناعة

أبرز المستهدفات:

رفع مساهمة قطاع الصناعات التحويلية إلى ما لا يقل عن ٢٠٪ من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، لتصل قيمة الناتج المحلي لقطاع الصناعات التحويلية إلى ٢,٧ تريليون جنيه، وتحقيق زيادة سنوية في معدل نمو القطاع لا تقل عن ٢٠٪ في عام ٢٠٣٠.

زيادة معدل نمو الصادرات الصناعية إلى ما لا يقل عن ٢٠٪ سنويًا.

زيادة عدد المجمعات الصناعية من ١٧ مجمعاً في عام ٢٠٢٣ إلى ٣٢ مجمعاً في عام ٢٠٣٠.

تعميق وتوطين الصناعة المحلية بهدف رفع نسبة المكون المحلي في الصناعة إلى ما لا يقل عن ٦٠٪ في المتوسط وليتراوح بين ٦٠٪ إلى ٨٠٪ في عام ٢٠٣٠.

تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لصناعة السيارات لتحويل مصر إلى مركز إستراتيجي في صناعة السيارات بمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا (بوفر ٤ مليار دولار سنوياً) وتأسيس المجلس الأعلى لصناعة السيارات.

تصنيع ما يتراوح بين ٤٠٠ إلى ٥٠٠ ألف سيارة سنوياً بالتركيز على السيارات الكهربائية، علاوةً على التوسع في تصنيع وسائل النقل (الأوتوبيسات وعربات الجر، .....)، وتصدير ربع هذه الكمية إلى الخارج بحلول عام ٢٠٣٠.

التوسع في تأسيس المصانع العاملة في صناعة الإلكترونيات، وتحقيق نمو وصادرات سوق صناعة الإلكترونيات في مصر بنسبة لا تقل عن ٢٠٪ سنويًا.

صقل كفاءات الكوادر الشابة لتوفير آلاف المتخصصين في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، ودخول سوق تصميم الإلكترونيات، والبرمجيات، وأشباه الموصلات بما يسهم في توفير مليون فرصة عمل في هذا القطاع.

تفعيل وتنفيذ خطة للنهوض بصادرات صناعة الدواء إلى ٥ مليار دولار في عام ٢٠٣٠.

تصنيف مصر من أفضل ٣٠ دولة في مؤشر الأداء الصناعي الأخضر عالمياً، والأولى إفريقيا بحلول ٢٠٣٠.

تصنيف مصر من بين أفضل ١٠ دول في مؤشر النمو الأخضر على مستوى العالم بحلول ٢٠٣٠، والأولى إفريقيا بحلول ٢٠٣٠.

إطلاق استراتيجية طموحة لتسريع وتيرة تحول الاقتصاد المصري نحو تقنيات الثورة الصناعية الرابعة وما بعدها، وتحويل ٥٠٠٠ شركة مصرية إلى شركات رائدة في استخدام تقنيات الثورة الصناعية الرابعة.

تعزيز التعاون الصناعي والاستثماري المصري – الإفريقي، للوصول بمستويات الصادرات السلعية المصرية للقارة الإفريقية إلى ٢٠ مليار دولار أمريكي عام ٢٠٣٠.

الصناعة

أبرز مستهدفات
الأجل القصير والأولويات العاجلة:

- زيادة استثمارات الصناعة التحويلية بنسبة ٢١٪ لتصل إلى ١٠١ مليار جنيه بما يسهم في توليد ناتجاً صناعياً يُقدر بنحو ٣٩٣ مليار جنيه.
- بدء تنفيذ ١٥٢ فرصة استثمارية بالقطاع الصناعي في إطار تعميق التصنيع المحلي لسد فجوة استيرادية تقدر بحوالي ٣٠ مليار دولار، وتضمينها على الخريطة الاستثمارية.
- تحديد "الهوية الصناعية لمصر" بالتركيز على عشرة قطاعات صناعية رائدة.
- البدء في صياغة قانون موحد للصناعة يتناسب مع المتطلبات الحالية، كأحد أهم الممكنات لدفع عملية التنمية الصناعية في مصر، وبما يضمن توحيد جهات الاختصاص.
- إطلاق خريطة استثمارية صناعية ديناميكية مفصلة للقُطر المصري للقطاعات والفرص الاستثمارية ذات الأولوية تستند على تقنيات نظام التموضع العالمي (GPS) خلال عام ٢٠٢٤.
- انشاء ٧ مجمعات صناعية جديدة خلال عام ٢٠٢٣/٢٠٢٤ ليصل أعداد المجمعات الصناعية إلى ٢٤ مجمعاً.
- تقنين أوضاع ألفى مصنع من مصانع القطاع غير الرسمي ونقل ٣٠٠ منها إلى المجمعات الصناعية.
- استكمال ترفيق مدينة الروبيكى لدباغة الجلود واستكمال مرافق المناطق الصناعية بمحافظة سوهاج بجانب رفع كفاءة التشغيل للمناطق الصناعية بسوهاج وقنا.
- مواصلة تحديث البنية التحتية في عدد من المجمعات الصناعية ومنها مجمع الصناعات البلاستيكية بمرغم بالعامرية، ومدينة دمياط للأثاث ومنطقة الصناعات النسيجية بالمحلة الكبرى وكفر الدوار .

- إطلاق تصور قومي لزيادة مستويات استفادة مصر من ثروتها المعدنية والمحجرية، بهدف تقليل فاتورة الاستيراد بما لا يقل عن ٢٥ مليار دولار.

الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

أبرز المستهدفات: ٢٠٢٤-٢٠٣٠

زيادة أعداد أبراج شبكات الهاتف المحمول لتصل الى ٤٥ ألف محطة بنهاية الفترة (٢٠٢٤-٢٠٣٠) مقارنة بنحو ٣١ ألف محطة عام ٢٠٢٢/٢٠٢٣.

مضاعفة صادرات التعهيد بنحو ٢,٧ مرة في عام ٢٠٣٠ لتصل إلى ما لا يقل عن ١٣ مليار دولار، مقارنةً بنحو ٤,٩ مليار دولار خلال عام ٢٠٢٢.

تدشين منطقة حرة للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في المنطقة الاقتصادية بقناة السويس، بجانب مناطق الكوابل البحرية التي يمر بها ٩٠٪ من حركة البيانات بين دول آسيا وأوروبا وإفريقيا (١٧ كابلًا بحريًا).

تعزيز مساهمة قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الناتج إلى ما لا يقل عن ٧٪، مقارنةً بنحو ٣,٤٪ خلال عام ٢٠٢١/٢٠٢٢.

التوسع في إنشاء مصانع كابلات الألياف الضوئية بعدد ٢٠ مصنع وربط كافة المباني الحكومية بشبكات الألياف الضوئية، وتحويل مصر إلى مركز إقليمي رائد لصناعة كابلات الألياف الضوئية لتغطية السوق المحلية وتعزيز الصادرات، وخاصةً إلى السوق الإفريقية.

تصنيف مصر ضمن أفضل ١٠ دول على مستوى العالم في مؤشر الأمن السيبراني مقارنةً بأفضل ٣٠ دولة على مستوى العالم، وأفضل ٣٠ دولة في مؤشر الجاهزية الشبكية مقارنةً بالمركز ٧٣ عام ٢٠٢٢.

الوصول لمجتمع رقمي وآمن ومستدام بحلول عام ٢٠٣٠ من خلال استراتيجية مصر الرقمية تنفيذًا لرؤية مصر ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة.

مضاعفة أعداد المتدربين في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ليصل إلى مليون متدرب في عام ٢٠٣٠، مقارنةً بنحو ٢٦٥ ألف متدرب مستهدف بخطة عام ٢٠٢٣/٢٠٢٤.

الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

أبرز مستهدفات الأجل القصير والأولويات العاجلة:

- زيادة استثمارات قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بنسبة ٤٩٪ في العام المالي ٢٠٢٣ /٢٠٢٤ بما يسهم في زيادة ناتج القطاع إلى ٣٤٦ مليار جنيه ليواصل القطاع دوره كأسرع القطاعات نمواً خلال خمس أعوام متتالية، وبما يزيد عن ٥٪ من الناتج المحلى الإجمالي عام ٢٠٢٣/٢٠٢٤.
- استكمال تطوير منظومة خدمات مصر الرقمية واستكمال ميكنة البنية التكنولوجية للجهاز الإداري للدولة، وانشاء شبكة حكومية مُغلقة لربط كافة المباني الحكومية.
- اصدار التأشيرة الالكترونية ومنظومة التأمين الرقمية للأجانب.
- استكمال دعم مشروعات تطوير حلول للأمن السيبراني للمرافق والقطاعات الحيوية ورفع كفاءة استخدامات الانترنت بالجهاز الإداري للدولة.
- توفير التسهيلات والحوافز للشركات الأجنبية لتصنيع هواتف المحمول الذكية وأجهزة الحاسب اللوحي في مصر، حيث تم التعاقد مع ٢٦ شركة اجنبية ومحلية متخصصة في تصميم الالكترونيات والبرامج المركبة للتواجد في مركز ابداع الالكترونيات بمدينة المعرفة بالعاصمة الإدارية الجديدة.
- التوسع في مراكز خدمات التعهيد باجمالى ٥٦ مركزاً في إطار توقيع اتفاقات مع ٤٨ شركة خلال عام ٢٠٢٢ للتوسع في مراكز تعهيد.
- تنمية صادرات خدمات التعهيد من ٤,٩ مليار دولار عام ٢٠٢٢/٢٠٢٣ الى ٨ مليار دولار عام ٢٠٢٣/٢٠٢٤.
- ٤٠٠ ألف متدرب بميزانية ١,٧ مليار جنيه عام ٢٠٢٣/٢٠٢٤، والتوسع في إقامة مراكز إبداع مصر الرقمية بهدف الوصول إلى مركز في كل محافظة، حيث تم إنشاء ٢٠ مركزًا حتى الآن ويستهدف الوصول إلى ٢٦ مركزًا عام ٢٠٢٤.

- زيادة أعداد المتدربين في نوادى تكنولوجيا المعلومات من ٢٠٠ ألف متدرب الى ٢٦٥ ألف متدرب عام ٢٠٢٣/٢٠٢٤.

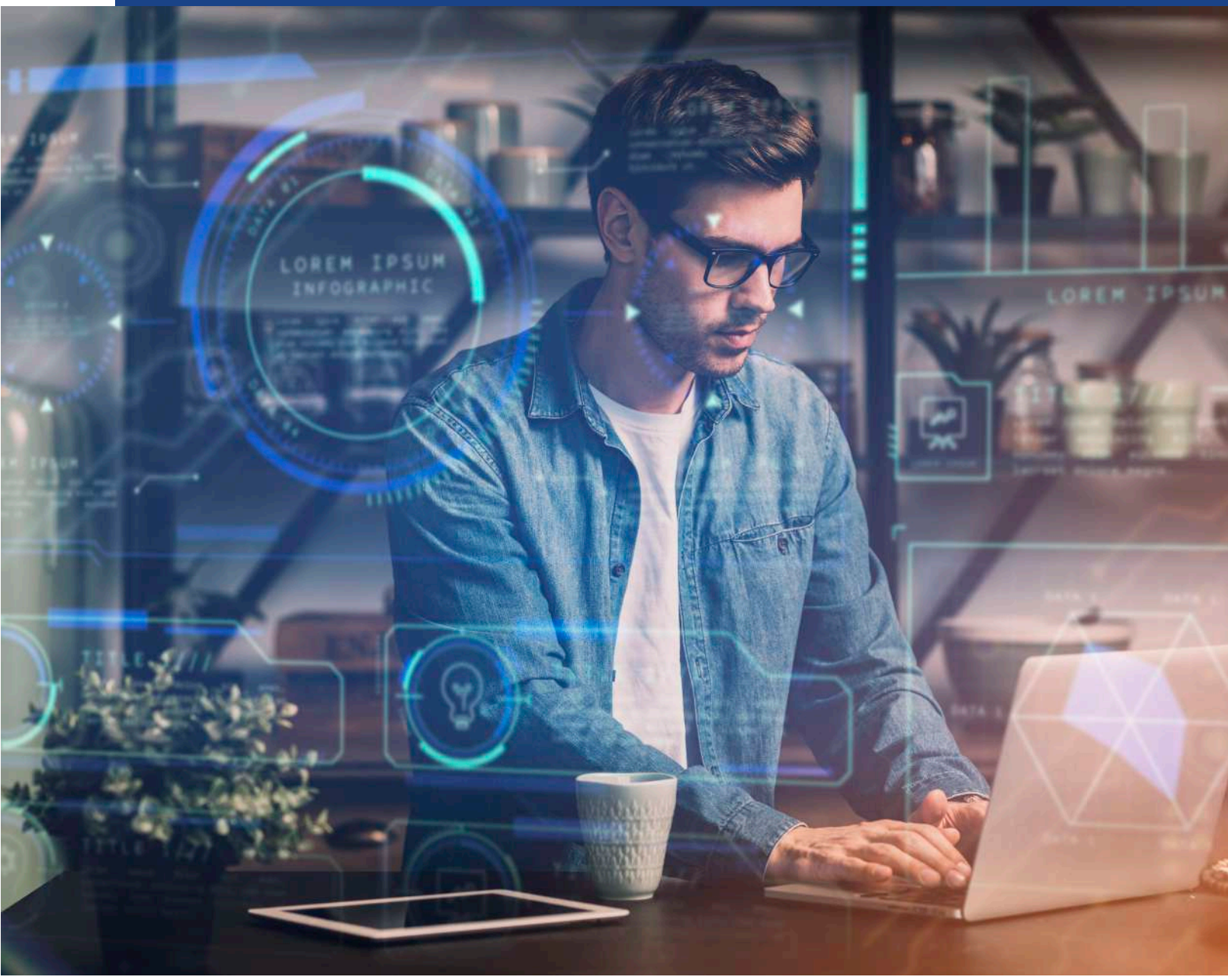

أبرز المستهدفات: ٢٠٢٤-٢٠٣٠

التوسع في أنشطة البحث والاستكشاف لتعزيز الطاقات الإنتاجية لتصبح مصر لاعباً عالمياً في سوق الطاقة.

رفع مساهمة قطاع التعدين في الناتج المحلى الإجمالي للدولة من نصف في المائة عام ٢٠٢٢ إلى ٥٪ بحلول عام ٢٠٣٠.

مواصلة زيادة الاستثمارات بقطاعي النفط والغاز لجذب عدد أكبر من المستثمرين من خلال تطوير نظم المزايدات، وتبسيط الإجراءات، واختصار الفترات الزمنية لتوقيع الاتفاقيات لتوفير مناخ استثماري جاذب.

مضاعفة صادرات البترول والغاز لتسجل ٣٦ مليار دولار بحلول عام ٢٠٣٠ مقارنةً بحوالي ١٨ مليار دولار خلال عام ٢٠٢٢/٢٠٢١.

استهداف خفض انبعاثات قطاع البترول والغاز المصري بنسبة ٦٥٪ بحلول عام ٢٠٣٠.

التوسع في تنفيذ مشروعات وقف حرق غازات الشعلة في إطار انضمام قطاع البترول المصري إلى مبادرة البنك الدولي العالمية لوقف الحرق الروتيني لغازات الشعلة بحلول عام ٢٠٣٠.

البترول والثروة المعدنية

أبرز مستهدفات
الأجل القصير والأولويات العاجلة:

- تنفيذ مشروعات حيوية لإحلال الواردات من النفط والغاز بمنتجات محلية.
- الإسراع بإدخال مجموعة كبيرة من المشروعات حيز التنفيذ في سياق الاستراتيجية الوطنية للبتروكيماويات بإجمالي استثمارات ١,٤ مليار دولار تضم مشروع إنشاء الألواح الخشبية متوسطة الكثافة (MDF) في إدكو بالبحيرة، ومجمعي إنتاج الصودا أتش " كربونات الصوديوم " والسيليكون ومشتقاته بمدينة العلمين الجديدة والتي تعمل على تعظيم الاستفادة من ثرواتنا التعدينية في تصنيع منتجات ذات قيمة اقتصادية كبيرة يتم استيرادها بالكامل، ومشروعي مشتقات الميثانول والايثانول الحيوي بدمياط.
- تطبيق الية التسعير التلقائي للمواد البترولية بشكل يسمح بوجود مرونة في تسعير المنتجات البترولية وحماية الموازنة والهيئة العامة المصرية للبترول من تقلبات أسعار سعر الصرف وأسعار النفط العالمية.
- من المستهدف في إطار مبادرة حياة كريمة تنفيذ البنية التحتية لشبكات الغاز لحوالي ٩٢٦ قرية كمرحلة أولى، حيث جارى العمل بالشبكات الداخلية والخارجية لنحو ٧٢٣ قرية منها ٢٤٠ قرية تم توصيل الغاز الطبيعي إليها، علاوة على ٢٠٣ قرية جارى تنفيذ الشبكات الخارجية بها.

- تطوير اللوائح الداخلية الخاصة بانبعاثات غاز الميثان في قطاع البترول والغاز بنهاية عام ٢٠٢٤.
- مواصلة تنفيذ حوالي ٣٠ مشروعًا لاستعادة غاز الشعلة، والتي أسهمت في تحقيق وفر سنوي يصل إلى حوالي ٢٠٠ مليون دولار وخفض الانبعاثات بمقدار ١,٤ مليون طن مكافئ من ثاني أكسيد الكربون سنويًا.

السيـــاحـــــة

أبرز المستهدفات: ٢٠٢٤-٢٠٣٠

زيادة معدل نمو الإيرادات السياحية بما لا يقل عن ٢٠٪ سنويًا وصولًا إلى تحقيق مستهدف للإيرادات السياحية بحدود ٤٥ مليار دولار عام ٢٠٣٠ بالتركيز على جنسيات السائحين الأعلى إنفاقًا.

مضاعفة أعداد السائحين إلى ما لا يقل عن ٣٠ مليون سائح بحلول عام ٢٠٣٠ من خلال زيادة معدلات الحركة السياحية الوافدة إلى المقصد السياحي المصري، وتحسين التجربة السياحية، بالتوازي مع التسويق السياحي، ورفع جودة الخدمات المقدمة للسائح، بالتعاون مع كافة الجهات المعنية.

اعتماد خطة تنفيذية مقسمة لعدة مراحل (قصيرة، متوسطة، طويلة المدى) لزيادة الطاقة الفندقية ومقاعد الطيران (بأعداد محددة بكل مرحلة) في ظل اعتماد ٦٠٪ من الحركة السياحية على الطيران.

مضاعفة عدد الغرف الفندقية لتصل إلى ما لا يقل عن ٥٠٠ ألف غرفة فندقية عام ٢٠٣٠، مقابل ٢٣٠ ألف غرفة فندقية في يونيو ٢٠٢٣.

إطلاق مناطق سياحية حرة، تتضمن منح حوافز جاذبة للمستثمرين، وإعفاء المستثمرين من ضريبة أرباح الشركات حتى عام ٢٠٣٠.

إطلاق مناطق سياحية حرة، تتضمن منح حوافز جاذبة للمستثمرين، وإعفاء المستثمرين من ضريبة أرباح الشركات حتى عام ٢٠٣٠.

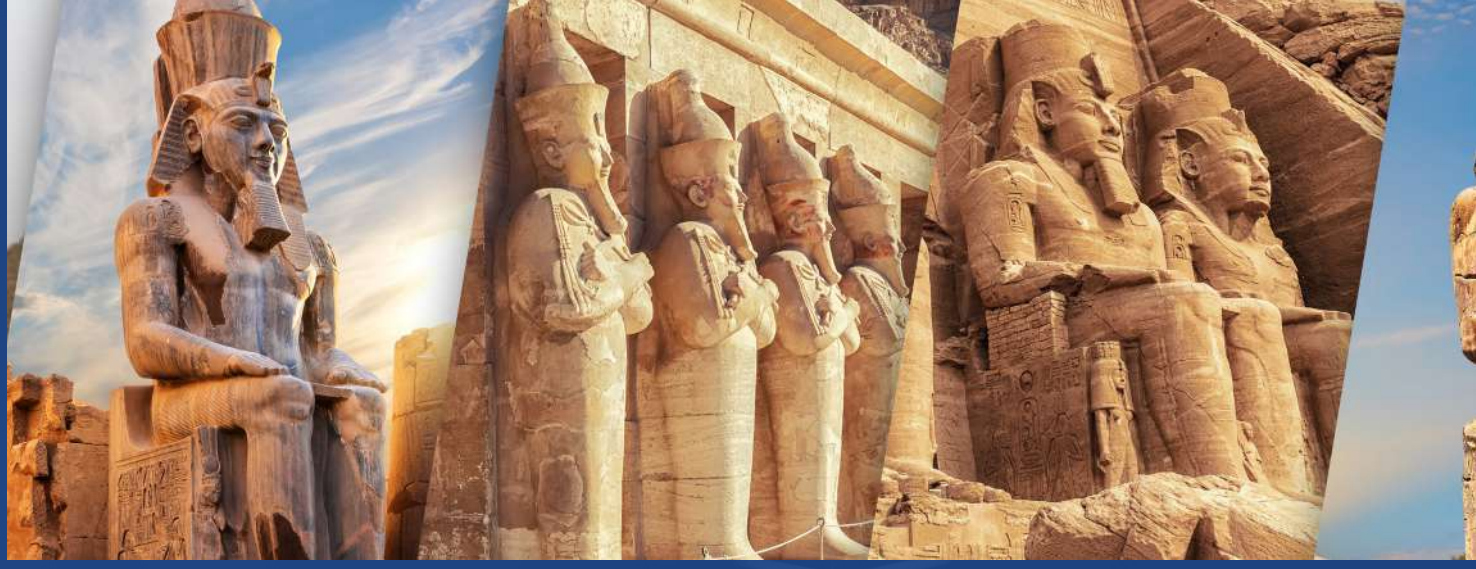

استهداف تحويل مصر لمقصد أساسي على خريطة السياحة العلاجية العالمية عبر استهداف ٢٠٠ ألف سائح سنويًا، بعوائد تصل إلى ١,٢ مليار دولار، من خلال استحداث تأشيرات خاصة بالسياحة العلاجية، وتصميم حزم سياحية للمرضى والمرافقين بأسعار تنافسية وترويجية، ورفع كفاءة العاملين بالمنشآت الصحية والارتقاء المستمر بالخدمات الصحية العلاجية.

رفع نصيب مصر من سياحة اليخوت العالمية بما يسهم في توليد عائدات لا تقل عن ٣ مليار دولار سنويًا، من خلال العمل على عدة محاور تتضمن تطوير ورفع كفاءة المراسي ومراكز الصيانة، وكذا تدريب الكوادر البشرية خدميًا وفنيًا، وأيضًا تنمية الخدمات المُتَمّمة والمُكملة لليخوت، ومضاعفة الطاقة الاستيعابية من اليخوت لنحو ٢٣ مارينا مصرية، وإنشاء وتطوير ما لا يقل عن ١٥ مارينا دولية، وإضافة خدمات التزود بالوقود والصيانة وانتظار اليخوت لفترات طويلة، وذلك بالتعاون مع القطاع الخاص.

تصنيف مصر من بين أبرز عشرة دول على مستوى العالم في مؤشر السياحة والسفر، مقارنةً بالمركز ٥١ عام ٢٠٢١.

بقاء مصر ضمن أول عشرة مقاصد سياحية على مستوى العالم عام ٢٠٣٠.

السيـــاحـــــة

أبرز مستهدفات
الأجل القصير والأولويات العاجلة:

- الترويج العالمي لافتتاح المتحف المصري الكبير واستثمار هذا الحدث في تنشيط كبير لحركة السياحة الوافدة إلى مصر في عام ٢٠٢٤ وزيادة العائدات السياحية.
- تطوير المطارات والمزارات السياحية الرئيسة، واستكمال عمليات تطوير كورنيش النيل، وتحويل منطقة وسط القاهرة إلى منطقة سياحية عالمية، واستكمال عمليات تطوير المناطق الأثرية الهامة التي تمثل إرثًا تاريخيًا.
- إطلاق الكارت الذكي للسائح الذي يدعمه منصة للمدفوعات الإلكترونية تسهل قيام السائحين بكافة تعاملاتهم المالية من خلال الجهاز المصرفي المصري، وبخصومات مميزة طول فترة اقامتهم لتشجيع تدفق متحصلات السياحة من العملة الصعبة للقطاع المصرفي الرسمي.
- إطلاق برنامج تحديث البواخر النيلية بهدف التطوير كامل المراسي النيلية، وإنشاء عدد من الأحواض القائمة لعمرات السفن، وتطوير الممرات الملاحية في نهر النيل، وتحديث قواعد التشغيل على السفن، وتوظيف كوادر نهرية مؤهلة.
- تأسيس منصة إلكترونية موحدة للسياحة في مصر، تتيح خدمات حجز تذاكر الطيران والفنادق ومختلف متطلبات العمل السياحي، علاوةً على تدشين منصة سياحة المحترفين الدوليين بغرض تدريب شركات السياحة الأجنبية على المنتج السياحي المصري.

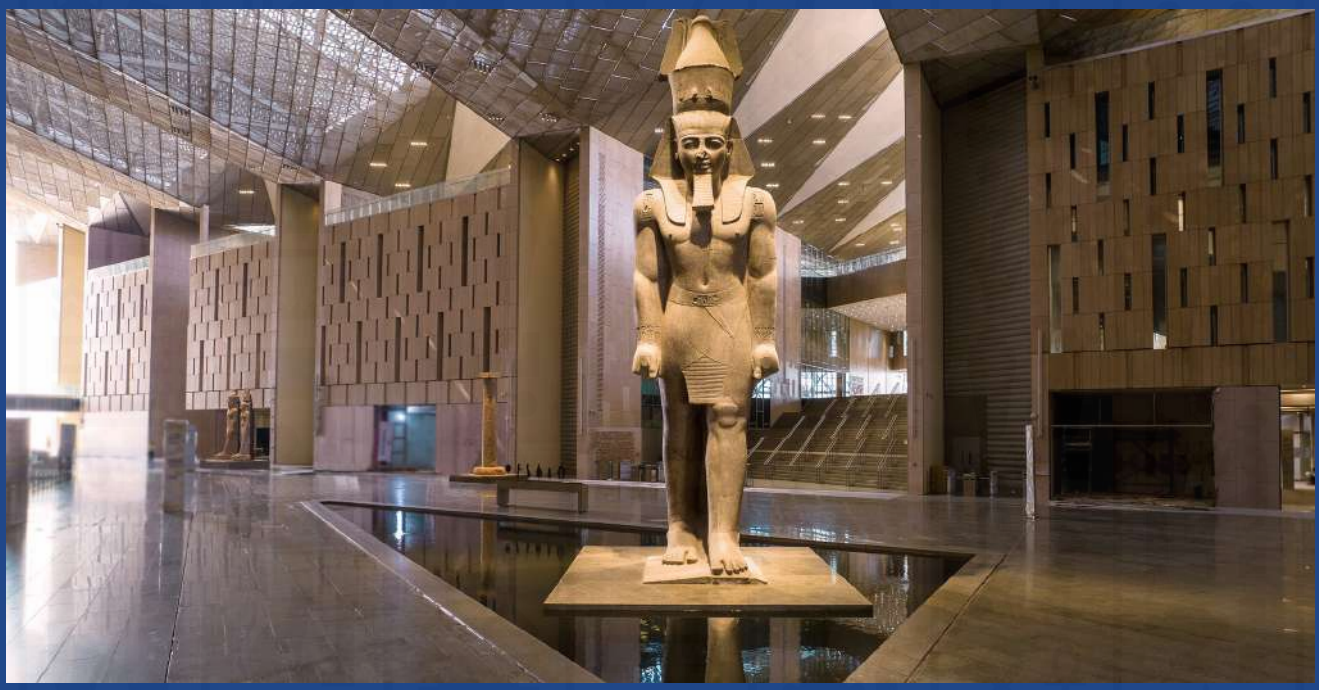

GEM
2020
GRAND
EGYPTIAN
MUSEUM

أبرز المستهدفات: ٢٠٢٤-٢٠٣٠

تعزيز قدرات اسطول الشحن الجوي المصري إلى ما لا يقل عن ١٣٠ طائرة بحلول عام ٢٠٣٠ بما يدعم مكانة مصر كمركز إقليمي رائد للنقل الجوي عربيًا وإفريقيًا.

تحسين الترتيب العالمي لخطوط الطيران المصري لتصل إلى المرتبة ٣٠ عالميًا بحلول عام ٢٠٣٠ بدلًا من المرتبة ٩٥ عالميًا عام ٢٠٢٢.

رفع الطاقة الاستيعابية للمطارات المصرية من ٦٤,٨ مليون راكب في عام ٢٠٢٣ إلى ٩٧,٤ مليون راكب سنوياً في عام ٢٠٣٠.

الوصول بالطاقة الاستيعابية لحركة الركاب إلى ٣١,٦ مليون راكب سنويًا، وحركة نقل البضائع بمطار القاهرة، لتصل إلى مليون طن سنويًا بحلول ٢٠٣٠.

تحويل مطار القاهرة الدولي إلى مركز دولي لتجارة الترانزيت للمساهمة في رفع نصيب مصر من تجارة الترانزيت العالمية من ٣,٧ مليون حاوية إلى ١٠ مليون حاوية على الأقل بحلول ٢٠٣٠.

استهداف التوسع والانتشار في القارة الإفريقية، بما يحقق عائدًا اقتصاديًا للدولة يسهم في النهوض بالاقتصاد الوطني للبلاد.

تنفيذ خطة استراتيجية لمضاعفة مقاعد الطيران للوصول إلى ٣٠ مليون سائح سنويًا لدعم وتنشيط الحركة الجوية والسياحية في إطار التنسيق المشترك بين وزارتي الطيران والسياحة والآثار.

تعظيم دور القطاع الخاص لجذب مزيد من الاستثمارات من خلال الخطط المستقبلية للاستراتيجية المستقبلية لقطاع الطيران المدني وفق رؤية مصر ٢٠٣٠.

استكمال تنفيذ برنامج تطوير وإعادة هيكلة الشركة القابضة وشركاتها التابعة لوزارة الطيران المدني.

EGYPTAIR
مصر للطيران

الـطـــــيـــران

أبرز مستهدفات
الأجل القصير والأولويات العاجلة:

- على الرغم من ثبات عدد المطارات المصرية عند مستوى ٢٣ مطاراً، سوف يتم العمل على زيادة الطاقة الاستيعابية للمطارات المصرية وفقاً لمخطط الطاقة الاستيعابية للمطارات المصرية القابل للتطوير والتعديل وذلك في اطار مخطط استراتيجي مرن يعتمد على التعاطي الايجابي مع المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية على المستويين المحلى والإقليمي.
- رفع الطاقة الاستيعابية لمطار القاهرة الدولية من ٢٣,٢ مليون راكب في عام ٢٠٢٣ إلى ٢٥,٨ مليون راكب في عام ٢٠٢٤.

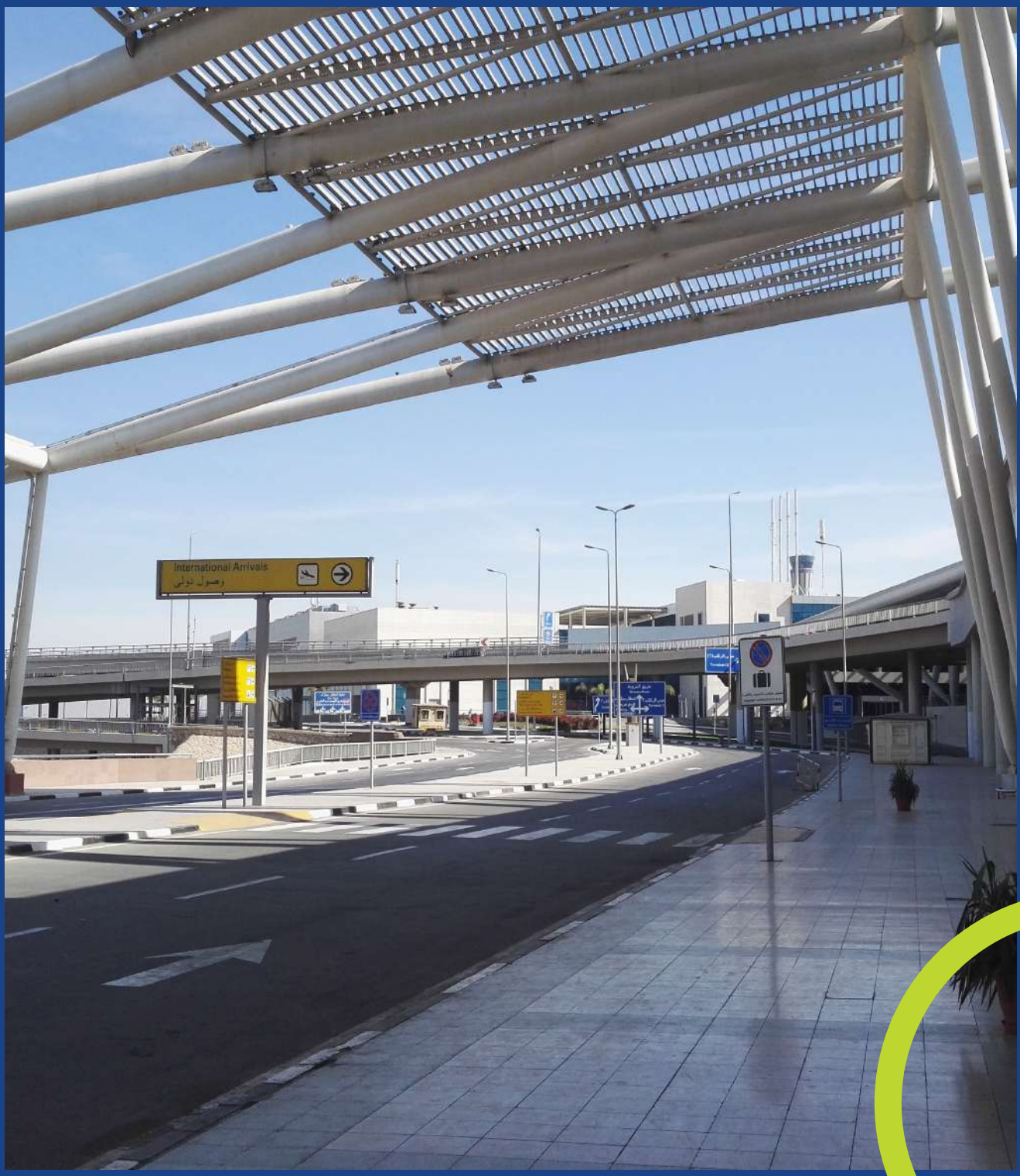
International Arrivals
وصول دولي

أبرز المستهدفات: ٢٠٢٤-٢٠٣٠

رفع مساهمة القدرات المركبة في الشبكة من الطاقة المتجددة إلى ٤٢٪ في عام ٢٠٣٠ من خلال تنفيذ عدد من الاتفاقيات وبروتوكولات التعاون في قطاع الطاقة المتجددة، وتبني العديد من السياسات على صعيد تشجيع مشروعات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والهيدروجين الأخضر، وتبني أطر قانونية وتنظيمية ومؤسسية جاذبة للاستثمارات في الطاقة المتجددة، وتحفيز آليات التمويل.

تعزيز الاستثمارات لقطاع الطاقة المتجددة من خلال تنفيذ عدد من الاتفاقيات وبروتوكولات التعاون بين صندوق مصر السيادي وعدد من المطورين بقيمة ٨٣ مليار دولار في قطاع الطاقة المتجددة والتي تم توقيعها على هامش مؤتمر المناخ COP27.

تعزيز محورية دور مصر الإقليمي في الربط الكهربائي، ومضاعفة صادرات الكهرباء إلى ما لا يقل عن ١,٥ جيجاوات يوميًا.

تنفيذ مشروعات الربط الكهربائي بين مصر والسعودية والأردن لتصبح مصر لاعباً فاعلاً في إنشاء سوق عربية مشتركة للكهرباء.

تنفيذ مشروعات الربط الكهربائي مع اليونان وإيطاليا لتتحول مصر لناقل هام للطاقة إلى القارة الأوروبية.

تنفيذ مشروعات الربط الكهربائي مع السودان ويتيح هذا المشروع الربط بين مصر ودول القارة السمراء.

COP27
SHARM EL-SHEIKH
EGYPT 2022

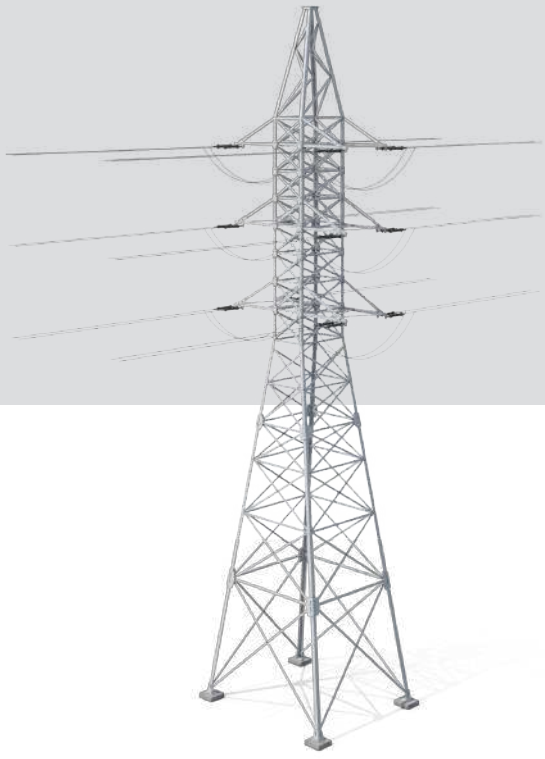

الكهرباء والطاقة المتجددة

أبرز مستهدفات الأجل القصير والأولويات العاجلة:

- تنفيذ استثمارات بنحو ٨١,٤ مليار جنيه في قطاع الكهرباء والطاقة المتجددة منها استثمارات عامة بحوالي ٦٩,٤ مليار جنيه بنسبة ٨٥٪ في خطة عام ٢٠٢٤/٢٠٢٣.
- تحقق هذه الاستثمارات ناتجًا قدره ٢٠٣ مليار جنيه بنسبة زيادة نحو ٢١٪ عن عام ٢٠٢٣/٢٠٢٢.
- من المتوقع أن ترتفع الطاقة الكهربائية المولدة لتصل إلى ٢٢٨ مليار ك.و.س، وترتفع نسبة الطاقة المتجددة إلى ١١,٨٪ من إجمالي الطاقة المولدة في عام ٢٠٢٤/٢٠٢٣.
- مواصلة تأمين التغذية الكهربائية لتمتد لتغطية كافة مناطق التعمير والتنمية في شرق العوينات وشمال سيناء ومشروعات استصلاح الأراضي بتوشكى والدلتا الجديدة.
- إحلال الخطوط الهوائية بكابلات أرضية بأطوال ٤٠٠ كم، كذلك استكمال انشاء الشبكة الكهربائية جهد متوسط وانشاء خط كهرباء الضبعة في إطار اعمال المرحلة الأولى من المحطة النووية بالضبعة في خطة عام ٢٠٢٤/٢٠٢٣.
- كما تتضمن خطة عام ٢٠٢٤/٢٠٢٣ نهو مشروع محطة توليد الكهرباء بطاقة الرياح بخليج السويس قدره ٢٥٠ ميجاوات واستكمال تنفيذ الخلايا الفوتوفولتية بالغردقة (٢٠ ميجاوات) والزعفرانة بطاقة (٥٠ ميجاوات) واستكمال تجهيز الأراضي المخصصة لمشروعات الطاقة الشمسية بمناطق شرق وغرب النيل وكوم أمبو وغرب سوهاج على غرار مجمع " بنبان" للطاقة الشمسية غرب اسوان.

- تشير تقديرات موازنة عام ٢٠٢٣/٢٠٢٤ الى ان قيمة التخفيض الذي تتحمله الخزانة العامة للدولة في أسعار بيع الطاقة الكهربائية لعام ٢٠٢٣/٢٠٢٤ نحو ٦ مليار جنيه ويمثل هذا الدعم قيمة تخفيض أسعار بيع الطاقة الكهربائية الموردة للأنشطة الصناعية بواقع ١٠ قروش لكل كيلو وات ساعة والذى تتحمله وزارة المالية في ضوء قرار مجلس الوزراء رقم (٧٨١) لسنة ٢٠٢٠.

النقل والمواصلات

أبرز المستهدفات: ٢٠٢٤-٢٠٣٠

زيادة متوسط معدل نمو ناتج قطاع النقل والتخزين بالأسعار الثابتة إلى ٦٪ عام ٢٠٣٠ مقارنة بنحو ٤,٧٪ خلال الفترة (٢٠١٤-٢٠٢٣).

استهداف زيادة استثمارات النقل والتخزين إلى ١٥٢٩ مليار جنيه خلال الفترة (٢٠٢٤-٢٠٣٠) مقابل ١٣١٧ مليار جنيه خلال الفترة (٢٠١٤-٢٠٢٣).

٦٨٠ مليار جنيه إجمالي قيمة الإنفاق الحكومي المستهدفة على مشروعات البنية الأساسية خلال الفترة (٢٠٢٤-٢٠٣٠).

٥٠٪ نسبة الزيادة في إجمالي أطوال محاور الطرق الجديدة خلال الفترة (٢٠٢٤-٢٠٣٠) لتصل إلى ١٠٥٠٠ كم.

مستهدف إنشاء ٣٤ محور على النيل، و١١٦٠ كوبري علوي خلال الفترة (٢٠٢٤-٢٠٣٠) مقارنة ب ١٣ محور و١٠٠٠ كوبري خلال الفترة (٢٠١٤-٢٠٢٣).

إنجاز مشروعات قومية عملاقة في مجال النقل خلال الفترة (٢٠٢٤-٢٠٣٠) من بينها مشروع القطار الكهربائي السريع بتكلفة ٥٤٤ مليار جنيه، والمونوريل بتكلفة ٢٦ مليار جنيه، وتطوير مترو الأنفاق بتكلفة ٣٤١ مليار جنيه.

رفع طاقة نقل الركاب بالسكك الحديدية إلى ٣,٥ مليون راكب/ يوم في عام ٢٠٣٠ مقارنة بنحو مليون راكب/ يوم خلال الفترة (٢٠١٤-٢٠٢٣).

رفع طاقة نقل البضائع عبر السكك الحديدية إلى ٢٥ مليون طن عام ٢٠٣٠ مقارنة بنحو ٤,٥ مليون طن في عام ٢٠٢٢.

تطوير كافة المزلقانات بإجمالي ١١٢٠ مزلقان على مستوى الجمهورية في عام ٢٠٣٠ مقارنة بنحو ٦٥٣ مزلقانًا تم تطويرها في عام ٢٠٢٢.

تحقيق التوازن والتكامل بين وسائل النقل المختلفة، والتركيز على النقل متعدد الوسائط، "رفع متوسط نسبة مساهمة قطاع النقل البحرى " في نقل البضائع إلى ٩٠٪ بحلول عام ٢٠٣٠، وتشجيع مساهمة النقل النهري في نقل البضائع إلى ما لا يقل عن ٥٪ من جملة حجم النقل.

زيادة عدد سُفن أسطول النقل البحري التي تحمل العلم المصري إلى ١٥٠ سفينة (١٠٠ دولي، ٥٠ داخلي) كمستهدف خلال الفترة (٢٠٢٤-٢٠٣٠).

إنجاز مشروع القطار فائق السرعة لربط كافة أنحاء الجمهورية بوسائل النقل اللائقة والمستدامة.

استهداف توفير ٤ مليون فرصة عمل من خلال مشروعات البنية الأساسية خلال الفترة (٢٠٢٤-٢٠٣٠).

تقدم مصر في مؤشر جودة الطرق إلى المراتب العشرة الأولى في عام ٢٠٣٠ مقارنةً بالمرتبة ١٨ في عام ٢٠٢١.

تقدم مصر في مؤشر الربط بين شبكة الطرق إلى المرتبة ٢٠ عالميًا في عام ٢٠٣٠ مقارنةً بالمرتبة ٤٨ في عام ٢٠١٩.

وصول ميناء بورسعيد إلى المرتبة الخامسة عالميًا في مؤشر أداء موانئ الحاويات لعام ٢٠٣٠ مقارنة بالمرتبة العاشرة في عام ٢٠٢٢.

النقل والمواصلات

أبرز مستهدفات
الأجل القصير والأولويات العاجلة:

- نحو ٣٢١ مليار جنيه قيمة الاستثمارات المستهدفة لقطاع النقل في خطة عام ٢٠٢٣/٢٠٢٤ بنسبة زيادة تقارب ٣٠٪ عن عام ٢٠٢٢/٢٠٢٣. تولد ناتج مقدر بنحو ٨٦٤ مليار جنيه بنسبة زيادة ٢٢٪ خلال نفس الفترة.

- ومن أهم مشروعات الطُرُق المُستهدف نهوها خلال عام الخطة ومنها تطوير طريق القاهرة/الإسماعيليّة الزراعي من الطريق الدائري الإقليمي بأطوال إجماليّة ٥٣,٥ كم، أعمال محور تعمير بالإسكندريّة حتى الساحل الشمالي الغربي، إلى جانب ازدواج طريق ٦ أكتوبر/الواحات بطول ٢٧٠ كم، إنشاء طريق جنوب الفيوم/الواحات بطول ١٢٥ كم، علاوة على استكمال ازدواج طريق أسيوط/سوهاج/البحر الأحمر بطول ١٤٥ كم.

- ومن أهم مشروعات الطرق المستهدف استكمالها خلال عام الخطة ومنها " تطوير طريق القاهرة/أسيوط الصحراوي الغربي وتطوير طريق وادي النطرون/العلمين، وتوسعة وتطوير طريق السويس/ جنيفه / الإسماعيليّة /المُعاهدة، وتطوير طريق الفرافرة/الداخلة بطول ٣٢٥ كم ومسار طريق تُوشكى/شرق العوينات بطول ٣٥٩ كم، ومسار طريق الواحات الداخلة/ شرق العوينات بطول ٣٧٥ كم.

- فيما يخُص مشروعات الطُرُق التي تربط بين المُحافظات، فمن المُستهدف في إطار خطة عام ٢٠٢٣/٢٠٢٤ نهو ١٥ مشروعًا، منها محور رفع كفاءة طريق مطروح/سيوة بطول ٢٨٥ كم، واستكمال أعمال تطوير لعدد ١١ مشروعًا، منها تطوير طريق القاهرة/الإسكندريّة الزراعي بطول ١٨٠ كم، واستكمال إنشاء محور النوباريّة بطول ٢٠٣ كم.

- فيما يتعلّق بالنقل النهري، تتضمّن الخطة عِدّة مشروعات استكمال تطهير وتطوير المجرى الملاحي على طول امتداده من القاهرة شمالًا إلى أسوان ووادي حلفا جنوبًا، وكذا تطوير المجرى الملاحي بكلٍ من الرياح البحيري وترعة النوباريّة لربط ميناء الإسكندرية بشبكة النقل النهري، وكذا تطوير المجرى الملاحي لفرع دمياط من القاهرة حتى دمياط لربط ميناء دمياط الجديد بعواصم المُحافظات الواقعة على المجرى الملاحي.

- **فيما يخُص مشروعات الهيئة القومية للأنفاق**، فتتضمّن خطي مُونوريل العاصمة الإدارية الجديدة و٦ أكتوبر، واستكمال تنفيذ الخط الثالث لمترو الأنفاق (المرحلة الثالثة والرابعة) والمرحلة الأولى من الخط الرابع، وتطوير قطار أبو قير/الإسكندريّة، وإعادة تأهيل ترام الرمل بالإسكندريّة.

- **في مجال السكك الحديديّة**، استكمال تطوير الأعمال الإنشائيّة لعدد ١١٠٢ مزلقانًا، وتنفيذ أعمال ازدواج خط امبابة المناشي/ القباري بالإسكندريّة بطول ٢٢٧ كم، وإعادة تأهيل إنشاء خط الفردان/ بئر العبد/العريش/رفح/طابا، ومُواصلة تطوير نُظُم إشارات عدد من الخطوط، منها خط القاهرة /الإسكندرية بطول ٢٠٨كم، وخط القاهرة/بني سويف بطول ١٢٥كم. علاوة على تطوير نُظُم التحكّم والتشغيل لعدد ١١٢٠ مزلقانًا، وتركيب بوّابات دخول وخروج إلكترونيّة بالمحطّات.

- **وفي مجال الموانئ البريّة والجافة**، تستهدف الخطة دعم ستة موانئ، مع ربطها بشبكة المُراقبة المركزيّة للهيئة العامة للموانئ البريّة والجافة، وتتضمّن خطة الموانئ المصريّة تنفيذ عددٍ من المشروعات تستهدف رفع كفاءة هذه الموانئ من خلال تزويدها بالقاطرات والأوناش ومُعدّات التشغيل بالموانئ ومُعدّات الحماية المدنيّة وعمل العمرات الجسيمة للوحدات البحريّة. ومن الأعمال المُستهدفة – على سبيل المثال – في ميناء سفاجا، إنشاء رصيف ومحطة لتداول الحاويات وتكريك الممر الملاحي. وبالنسبة لميناء الإسكندريّة، تضُم أهم الأعمال إنشاء محطة مُتعدّدة الأغراض ومنطقة لوجستيّة على مساحة ٢٧٣ فدانًا، ومحطة مُحوّلات كهربائيّة بالميناء وعمل وصلة لربط ميناء الإسكندريّة بالطريق الدولي الساحلي، وفي حالة ميناء دمياط، تضُم الأعمال المُستهدفة إنشاء محطات الحاويات (تحيا مصر) واستكمال إنشاء حاجز الأمواج غرب الميناء وتعميق الممر الملاحي.

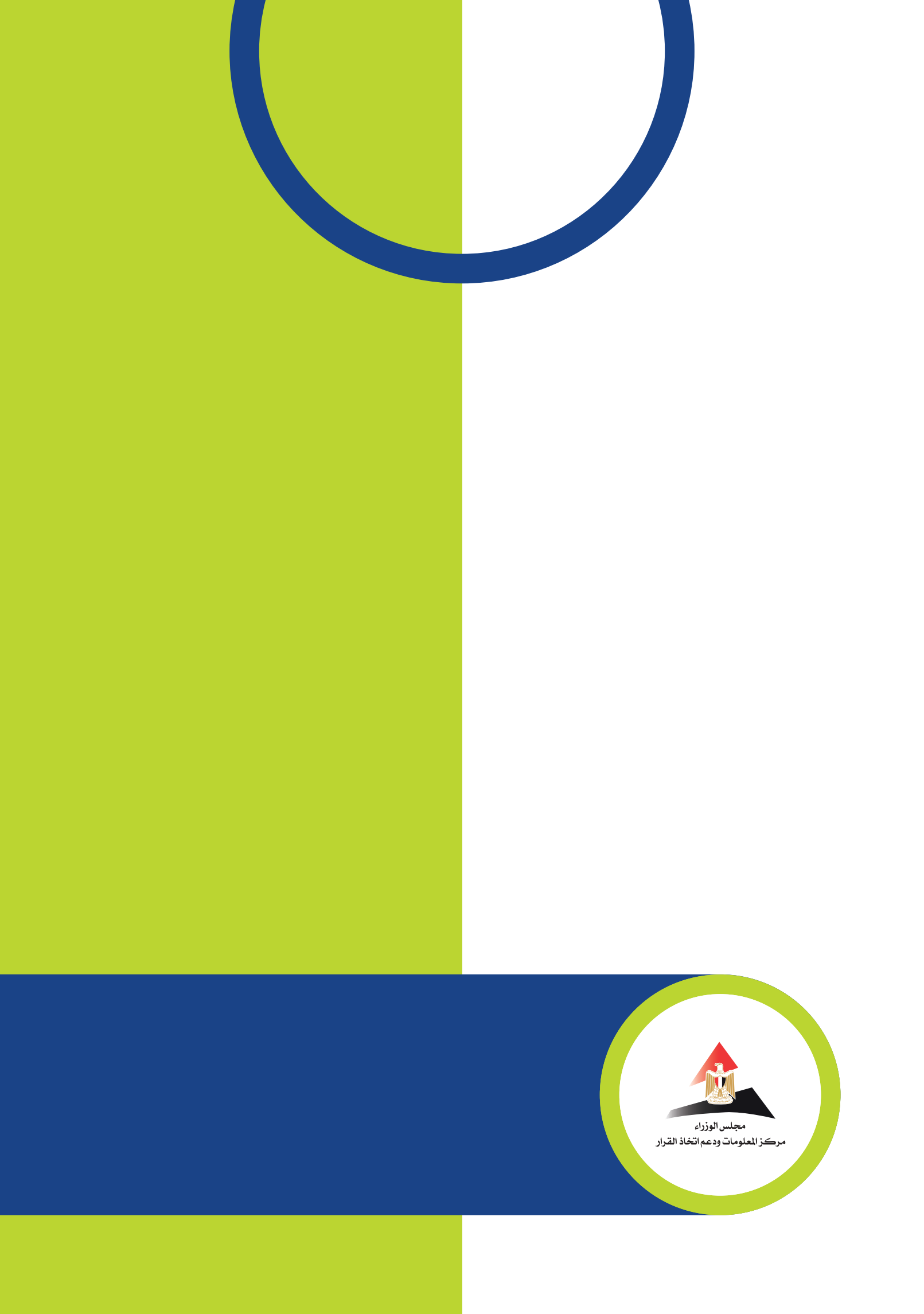
مجلس الوزراء
مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار